الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١١
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الحادية عشرة

الرئيس : السيد مروزفيتش (بولندا)

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

UN LIBRARY
NOV 29 1991
UN/SA COLLECTION

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.11
6 November 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-61521 ١٩٥٦د(٩١)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠

بنود جدول الاعمال ٤٧ الى ٦٥ (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد غزالي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، أود أولا باسم الوفد التونسي أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى . إن مواهبكم بوصفكم دبلوماسيا فذا وخبرتكم الشخصية تضمن لنا مقدما بأنكم سوف تديرون دفة أعمالنا جيدا ، كما أغتنم هذه الفرصة لاهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم .

كذلك شود أن نعرب عن تقديرنا لوكيل الامين العام السيد ياسوشي أكاشي على أنشطته التي لا تعرف الكلل في قضية نزع السلاح وكذلك للسيد سوهراب خيرادي على مساعدته القيّمة وعلى وضعه نفسه باستمرار تحت تصرف اللجنة .

وكما أكد المتكلمون السابقون ، فان التغييرات التي حدثت مؤخرا على الساحة الدولية وفرت لنا ، في المحصلة النهائية وعلى الرغم من اختلاف معدل التنمية ، مدعاة لآمال كبيرة في عالم لايزال بحاجة الى المزيد من الامن .

إن المجتمع الدولي بكل عناصره أصبح اليوم بأكثر من أي وقت مضى في وضع لا يسمح لأحد بالوقوف موقف اللامبالاة . إن التزام الجميع بالمهمة المشتركة المتمثلة في ضمان عالم تصبح فيه أهداف الامن والتنمية والتعاون أهدافا أساسية للمستقبل ، مسؤولية يجب علينا الآن جميعا تحملها . ولا يمكننا أن نأمل في عالم أفضل حقا إلا بالعمل في ذلك الاتجاه - وفي ذلك الاتجاه وحده دون سواه .

إننا جميعا نريد أن نتشاطر ذلك الامل ، ولذلك تظل الارادة السياسية للدول متطلبا أساسيا لتحقيق أهدافنا النبيلة المتمثلة في نزع السلاح والتنمية - وهما عنصران أساسيان يتجلى ترابطهما الوثيق بصورة أكثر فأكثر مع مرور كل يوم جديد .

أما فيما يتعلق بمسألة الاسلحة ونزع السلاح ، فقد أثبت تاريخ العلاقات الدولية أن تكديس الاسلحة المطلق له العنان يولّد دائما التوترات والصراعات . إن الحجج التي سيقت ولاتزال تساق لدعم ما يسميه البعض بمتطلبات الردع قد ثبت في كل مناسبة أنها لا تؤدي إلا الى نتائج عكسية . فتصنيع المزيد من الاسلحة الفتاكة

والتسابق على تجميع أكبر عدد ممكن من هذه الاسلحة كانا النتيجة المباشرة لذلك في العقود الماضية .

لقد سرّنا أنه قد جرى منذ ذلك الحين اتخاذ العديد من المبادرات والقرارات في ميدان نزع السلاح بالذات ، لأن أي عمل يستهدف تحرير العالم من الترسانات العسكرية لا يمكن إلا أن يخدم البشرية جمعاء . ويرى وفدي أن الخطوات المشجعة التي اتخذت بالفعل في هذا المجال سوف تؤدي دون شك الى خطوات أخرى على أن ذلك يقتضي بالطبع أن تصبح الارادة السياسية للدول أقوى فأقوى باستمرار لكي يتسنى لنا ازالة العقبات التي كانت تعترض دائما طريق نزع السلاح العام والكامل .

لقد نوهت تونس مع الارتياح في البيان الذي أدلى به وزير خارجيتها أمام الجمعية العامة في مطلع الشهر الماضي بالخطوات الايجابية والواعدة التي اتخذت في ميدان نزع السلاح في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، ألا وهي التوقيع في باريس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا ؛ والتوقيع في موسكو في تموز/يوليه ١٩٩٠ على اتفاق من حيث المبدأ يتعلق بمعاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

كما رحّبت بلادي بالبيان الهام الذي أدلى به الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر الماضي بشأن تخفيض عدة أنواع من الاسلحة النووية القصيرة المدى الموجودة بحوزة الولايات المتحدة وغيرها من الاسلحة الموزوعة في البحار وعلى الارض وفي الفضاء - وهو قرار تاريخي قوبل برد ايجابي من الرئيس غورباتشوف الذي أعلن عن قرارات ايجابية مماثلة جديرة هي الاخرى بالثناء تتناول ازالة الاسلحة النووية التكتيكية .

وعلى صعيد آخر ، أفصحت بلدان مثل فرنسا والصين وتنزانيا وزامبيا عن نيتها في التقيد بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، كما أن المفاوضات المتعددة الاطراف بشأن الاسلحة الكيميائية توشك أن تؤتي ثمارها . وفي الوقت نفسه ، أعربت الدول الموقعة على معاهدة عام ١٩٧٢ بشأن الاسلحة البيولوجية ، ومن بينها تونس ، أعربت عن نيتها في دراسة الخطوات الممكنة لتعزيز وسائل حظر استخدام هذه الاسلحة .

(السيد غزالي ، تونس)

إننا نرحب بهذه المنجزات الايجابية ، ونعرب عن أملنا الوطيد في أن تشترك الدول الاخرى قريبا في هذه المساعي .

ويرى وفدي أنه لابد أن ينصب اهتمام اللجنة الاولى على الحقائق الايجابية التي يتسم بها هذا التحرك التقدمي نحو علاقات دولية يكون فيها نزع السلاح حجر الزاوية في العلاقات السلمية بين الدول والمناطق ، علاقات نريدها جميعا أن تكون متكافئة ومفيدة بصورة تبادلية في مختلف الميادين .

وبينما يسعدنا أن نلاحظ التقدم المحرز الذي تحقق حتى الآن في ميدان نزع السلاح ، يظل من الحتمي أن تتصدى اللجنة للمهام التي لاتزال باقية أمامنا .

وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي تشكل تونس طرفا فيها يعتبر وفدي أن توفير الضمانات للدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال هذه الاسلحة أو التهديد باستعمالها عنصر أساسي في أي نظام منصف لعدم انتشار الاسلحة النووية . وهذه الضمانات ينبغي ألا تخضع لاية شروط أو تفسيرات وألا تكون محدودة في نطاقها وتنفيذها ومدتها .

فضلا عن ذلك ، فان إزالة الاسلحة النووية تدريجيا لا تقتضي منع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من حيازة هذه الاسلحة فحسب بل تقتضي أيضا أن توافق الدول الحائزة للاسلحة النووية أيضا على التفاوض على إزالة هذه الاسلحة ، لان القيود الافقية الانتقائية في اتجاه واحد لا يمكن أن تؤدي إلا الى اضعاف نظام عدم الانتشار . وغني عن القول إن الحصول على موافقة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة عدم الانتشار على الشروط الدولية أمر أساسي يحسّن فرص توافق الآراء الدولي في هذا المجال .

لقد أحالت الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح لعام ١٩٩١ بند جدول أعمالها المتعلق بعملية نزع السلاح النووي الى فريق عامل . وقد بدأ هذا الفريق بالفعل تبادلا أوليا للآراء بيّن ، لسوء الحظ ، وجود اختلافات حول مضمون هذا الموضوع وأسلوب معالجته . إلا أن وفدي لايزال مقتنعا بأن المضي قدما بهذا المسعى سيكون مفيدا حتى يتسنى لنا التوصل الى توافق في الآراء في الدورات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح .

لذا ، ينبغي أن تحث اللجنة الاولى على إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسالة التي تشكل مصدر قلق بالغ الاهمية بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره ، وخاصة بالنسبة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي لاتزال تشعر بأن وجود الاسلحة النووية وانعدام الرغبة لدى بعض الدول في النظر بشكل حاسم في هذه المسالة يمثلان خطرا على أمنها . وإننا نناشد أيضا قادة الدولتين العظميين وبقية الدول النووية السير قدما صوب ازالة الترسانات النووية في العالم التي أصبحت لها الآن القدرة على تدمير سكان العالم مرات عديدة ومحو الحياة من على وجه الارض . ونحن بحاجة الى اتفاقية دولية

لحظر تطوير وتكديس واستعمال الاسلحة النووية ، تكون متسمة بالانصاف وعدم التمييز وتعالج الانتشار الافقي والرأسي على حد سواء .

ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أننا لبلوغ هذا الهدف ينبغي أن نولي كذلك كل الاهمية الواجبة لحظر التجارب النووية في كل البيئات . ونرى أن فرض حظر عام وشامل للتجارب النووية أمر يعزز مصداقية نظام عدم الانتشار ، وخاصة بين الدول النووية التي تشكل الصف الثاني والدول غير الحائزة للاسلحة النووية . كما أن وقف التجارب سيعود بالمنفعة على البيئة البشرية وخاصة في المناطق التي تجري فيها هذه الانشطة . وحتى إن لم يحرز المؤتمر التعديلي للدول الاطراف في معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في كل البيئات ، في عام ١٩٩١ ، النتائج المرجوة فاننا سنظل مقتنعين بضرورة أن يواصل المؤتمر دوره الحفاز لبذل الجهود في هذا الصدد في المستقبل .

لقد رحب المجتمع الدولي بما أعلنه الرئيس غورباتشوف عن وقف التجارب النووية لعام واحد . ونود أن نعرب عن أملنا في أن يلقى ذلك صدى مناسبا من جميع الدول النووية الاخرى .

وعلى الرغم من أن الاهتمام يتركز اليوم على حظر التجارب النووية ، فالواقع أنه من الضروري فرض حظر على جميع أسلحة الدمار الشامل الاخرى ، أي الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية . ففي عالم بدأت فيه فلسفة السلم والانفراج تميز العلاقات الدولية لم يعد هناك مجال لمثل هذه الاسلحة .

إن تونس تتفانى من أجل السلم وتكرس كل جهودها ومواردها المالية للتعليم والصحة ورفاهية مواطنيها ، وهي طرف في جميع معاهدات واتفاقيات واتفاقات نزع السلاح سواء فيما يتعلق بعدم انتشار الاسلحة النووية أو حظر الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ، أو حماية البيئة التي تعد ، الى جانب الجنس البشري نفسه ، الضحية الاساسية لانتشار الاسلحة بما يرافقه من أنشطة ضارة مثل استعمال وتكديس الاسلحة واجراء التجارب عليها والقاء النفايات السامة .

إن الشفافية في نقل الاسلحة أمر لابد منه لتحديد سباق التسلح المحموم الذي يشكل خطرا على الامن الدولي . ويعتبر وفدي أنه إذا كان بالامكان ، كما نأمل ، اقامة

رقابة صارمة تحت اشراف الامم المتحدة فيجب أن تكون هذه الرقابة عالمية وغير تمييزية وأن تشمل انتاج وتصدير جميع أنواع الاسلحة وتكنولوجياتها . إن سباق التسلح إذا كان مصدره الاسلحة المستوردة يستحق ادانة لا تقل عن ادانته لو كان ناشئا عن الانتاج المحلي أو لو كان ما يشجعه هو نقل تكنولوجيا الاسلحة .

ومن الجوانب المثيرة للقلق بصفة خاصة في هذه المشكلة نقل الاسلحة بالطرق غير المشروعة . ويرى وفدي أن الطابع السري لهذه الانشطة تترتب عليه آثار خطيرة بالنسبة للنظام الداخلي في الدول ، ومن ثم ، بالنسبة للامن الاقليمي وحتى الدولي . ويتطلب ذلك يقظة ومراقبة من قِبَل المجتمع الدولي .

وعلى الرغم من الرأي السائد القائل بأن العلاقات الدولية تتجه صوب دعم الامن الدولي على مستويات أدنى من الاسلحة ، فان من الصحيح أيضا أن الامن والاستقرار ينطويان على جوانب أخرى غير عسكرية . ومن ثم ، فان التطورات التي طرأت على العلاقات بين الدول العسكرية الكبرى قد أدت الى تحسين فرص التسوية السلمية للنزاعات الاقليمية ومهدت الطريق أمام نظام عالمي جديد تحل فيه حقبة التعاون والتفاهم في العلاقات بين الدول محل المواجهة التي سادت عقودا طويلة .

وفي هذا الصدد ، فان تونس ، وهي عضو في اتحاد المغرب العربي الذي يضم الدول المتجاورة في منطقتها المباشرة تعمل بالتعاون مع شركائها في المغرب من أجل جعل حوض البحر الابيض المتوسط بحيرة سلم ووئام وتعاون . وانطلاقا من هذه الروح ، علق اتحاد المغرب العربي منذ نشأته أهمية خاصة على الحوار مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والبلدان الاوروبية الاربعة الواقعة في غرب البحر الابيض المتوسط من أجل ارساء الاساس لنمط جديد من العلاقات بين أوروبا والمغرب .

وتستعد تونس الآن لاستضافة مؤتمر قمة للدول الساحلية في غرب البحر الابيض المتوسط في مطلع العام المقبل ، وقد عقدت العزم على مواصلة عملها جنبا الى جنب مع شركائها في أوروبا والمغرب لتوطيد الحوار وضمان نجاح هذا النموذج للتعاون بين الشمال والجنوب .

ونحن نرى أنه يمكن للدول الكبرى والبلدان الصناعية بصورة عامة أن تساهم مساهمة فعالة في التنمية السلمية للعالم الثالث عن طريق تهدئة التوترات الاقليمية وتشجيع الأمن الجماعي والعدالة الاقتصادية .

وانطلاقا من اقتناعنا بأن التعاون الاقليمي عامل حاسم في السلم والامن الدوليين ، فان تونس تؤيد جميع الجهود التي تهدف الى حل الصراعات الاقليمية على أساس عادل ودائم ، بما في ذلك الصراع القائم في الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد ، يجب أن تبرهن اسرائيل اليوم أنها تريد السلام الحقيقي فعلا في تلك المنطقة التي طالما عانت من الصراعات المستمرة المؤلمة ، وذلك بإنهاء تعنتها وسياستها الاستيطانية في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس ، والغاء ضمها للأراضي المحتلة بالقوة ، الأمر الذي أدانه المجتمع الدولي كله . ومؤتمر السلام في الشرق الأوسط المقرر أن يبدأ في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ، بفضل الرغبة في السلام التي بيّنها الجانب العربي بما في ذلك الشعب الفلسطيني وقادته وبفضل الجهود الحميدة التي بذلها المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، سيهيئ لها فرصة تاريخية للقيام بذلك .

إن التغيرات الكبرى التي تحدث في مختلف مجالات الحياة الدولية تحثنا على بذل قصارى جهدنا للاسهام على نحو فعال في مناقشات اللجنة بغية احراز تقدم لا رجعة فيه مطلقا صوب تحقيق نزع السلاح العام الكامل بكل جوانبه من أجل حفظ البشرية من ويلات الحروب والتوترات ، واطلاق الموارد الاساسية لاستخدامها في التنمية ، مما يؤدي الى قيام عالم متكافل حقا يتجه نحو السلم والأمن والنمو والرخاء .

السيد فلوريس بيرمودييز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفد بلدي أن يقدم اليكم التهاني ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم رئيسا وكلنا ثقة في أنه بفضل خبرتكم ومهاراتكم المعروفة ستضطلع اللجنة الأولى بمسؤولياتها بنجاح .

لقد عانت أمريكا الوسطى في الثمانينات من عواقب الصراعات التي لانزال نشعر بآثارها المتبقية والتي تعمل الأمم المتحدة بنشاط الآن على حلها . لقد نتجت أزمتنا عن الأحوال الاجتماعية - السياسية التي سادت في بعض بلدان أمريكا الوسطى ، ثم تعدت

الحدود وأدت الى خلق أزمة اقليمية . وقد ساعد الصراع بين الشرق والغرب على زيادة حدة الخلافات . ومع ذلك تبدأ المنطقة الآن في السير في طريق جديد بفضل التغيرات التي تحدث في الاتحاد السوفياتي واستعادة الديمقراطية في أمريكا الوسطى .

إن التكامل والتعاون على الصعيد دون الاقليمي يحتلان أولوية فائقة في جداول أعمال مؤتمرات قيادات أمريكا الوسطى . وتتحرك بلداننا الآن صوب التفاهم . وتحقيقا لهذا الهدف فاننا نتغلب على الخلافات في مجال الامن على أساس اتفاقات اسكيبولاس الثانية ونعمل على خلق أمريكا وسطى جديدة متحدة في جو من الحرية والديمقراطية والتنمية .

وبالرغم من ذلك ، لايزال الطريق أمامنا طويلا في مجال الامن . وفي هذا الصدد تجري لجنة الامن لامريكا الوسطى مفاوضات منذ العام الماضي . ونتيجة لعملية المفاوضات قدمت حكومات أمريكا الوسطى جدولا للانصبة يساعدنا في تقييم مختلف العناصر العسكرية ، وقد وضعنا معيارا واحدا أقصى لكل بلدان المنطقة .

ولكي يمكن لجدول الانصبة أن يطبق ، يجب أن نعرف الامكانية العسكرية لكل بلد . وقد وافقت حكومات أمريكا الوسطى حتى الآن على تقديم قائمة جرد لقدراتها العسكرية الى الامين العام للامم المتحدة . وطبقاً لهذا الاتفاق ، قدمت حكومة بلدي قائمة الجرد الخاصة بها الى الامين العام في ٦ حزيران/يونيه من هذا العام . وتأمل هندوراس أن تتمكن البلدان المجاورة التي لم تقم بذلك بعد من أن تحذو نفس الحذو بمجرد أن تسمح لها ظروفها بذلك لكي يمكننا التوصل الى وضع أمني عادل ومنصف في المنطقة .

وفي اطار المفاوضات ، قدمت هندوراس في حزيران/يونيه من هذا العام مشروع معاهدة أمن لامريكا الوسطى ، وقد قدم المشروع الى الامين العام للامم المتحدة أيضا للعلم . ويقترح المشروع تدابير لبناء الثقة بين الدول ، وتتضمن هذه التدابير تقديم تقارير دورية عن حجم القوات المسلحة والميزانيات العسكرية ، ومعلومات عن الاتصالات والانشطة العسكرية ، واشتراك الضباط العسكريين في المؤتمرات والدورات التدريبية .

ويتضمن مشروع المعاهدة أيضا بعض الواجبات المتعلقة بمنع القوات غير النظامية ، والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمستشارين العسكريين الأجانب ، والارهاب ، والتدمير ، والتخريب ، وكذلك حظر أسلحة الدمار الشامل أو العشوائي الأثر .

ويضع مشروع اقتراحنا أيضا تدابير للتعاون والمساعدة في مجالي حماية البيئة والكوارث الطبيعية ، وكذلك في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات . كما يتضمن الالتزام باقامة برامج تكفل اشراك مجموعات مدربة نظريا وعمليا على حماية حقوق الانسان بوصفها عنصرا أساسيا في أي نظام ديمقراطي يقوم على حكم القانون .

وينبني اقتراحنا على أساس المبدأ القائل بأن أفضل سبيل لحل المنازعات الدولية هو حلها بالوسائل السلمية وبالتخلي الصريح عن فكرة التفوق العسكري في منطقتنا . ويدعو الى وضع حدود للأسلحة وللأفراد العسكريين وانشاء أجهزة تحقق ورقابة تتمشى مع مشروع الاتفاقية . ويأخذ الاقتراح في الاعتبار أيضا الأمن الداخلي للبلدان التي قد تتعرض لأعمال العنف في الداخل .

وتؤيد حكومة بلدي مبادرات الحد من أسلحة الدمار الشامل وأدواته بنفس الحماس الذي اشتركت به في مفاوضات الأمن في أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ترحب هندوراس بصفة خاصة بالخطط التي تعدها حكومة بيرو لتمكين البلدان الأعضاء في مجموعة ريو من عقد سلسلة من الاتفاقات بشأن هذا الموضوع .

وفي ضوء المبادرات التي تتخذها حكومة بلدي في مجال الأمن في أمريكا الوسطى ، يؤيد وفد بلدي إنشاء سجل دولي لنقل الأسلحة يقوم على مبادئ العالمية وعدم التمييز والشفافية .

وعلى هذا الاساس ينبغي أن يشمل السجل انتاج وتخزين الاسلحة التقليدية وغير التقليدية فضلا عن نقلها . وينبغي أن ننظر في امكانية انشاء آلية تعالج كل من هذه العناصر الثلاثة مع مراعاة أن ينشأ السجل في المجالات التي ذكرتها توا بشكل تدريجي .

لقد سرد متكلمون سابقون تفاصيل المعاهدات والاحداث الاخيرة التي تمثل انجازا كبيرا في تعزيز السلم والامن الدوليين . ومما له أهمية كبرى قرار الرئيس جورج بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر باعتماد تدابير انفرادية تتعلق باستخدام القوة والاسلحة النووية ، والاستجابة الملموسة الايجابية من الرئيس ميخائيل غورباتشوف يوم ٥ تشرين الاول/اكتوبر فيما يتعلق بموقف الاتحاد السوفياتي بشأن تلك الامور .

ورغم ذلك التقدم ، لاتزال هناك مشاكل أمن جوهرية في صدد فرض الحظر العالمي على الاسلحة النووية ، وفرض الحظر على اجراء التجارب النووية ، وتخفيض الاسلحة الاستراتيجية . إن اتخاذ هذه التدابير سيؤدي الى كفالة الامن الدائم للحضارة المعاصرة . فالسلم والامن لا يمكن تحقيقهما عن طريق التوازن الاستراتيجي للاسلحة المميتة . والاعتراف بتلك الحقائق أمر حتمي للحفاظ على مستقبلنا .

السيد هوانو (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود ، شأن المتكلمين السابقين ، أن أوجه لكم نيابة عن وفد بنن التهنئة بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاولى في الدورة السادسة والاربعين . وإنني على يقين بأنه بفضل خصالكم الشخصية ، سيتوج عملنا بالنجاح . وأؤكد لكم تعاون وفد بلادي . ونهنئ أيضا سائر أعضاء مكتب اللجنة . وأحيي سلفكم ، السفير ممثل نيبال السيد جاي براتاب رانا ، الذي مكنت مهارته وقدرته لجنتنا من التقدم في ترشيد أعمالها .

إن وفد بلادي يشعر بالامتنان لوكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوكي أكاشي ، لبيانه الافتتاحي وعمله من أجل نزع السلاح .

وأود أيضا أن أقدم تحية شخصية لذكرى السفير ممثل المكسيك السيد غارسيا روبليس ، الذي وافته المنية مؤخرا . إن السيد غارسيا روبليس ، الذي فاز بجائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٢ كان يعتبر أبا لنزع السلاح .

إن أعضاء المجتمع الدولي وقد استخلصوا الدروس المريرة من أهوال الحرب العالمية الثانية ، قرروا أن عليهم ألا يرسوا علاقاتهم بعد ذلك على قوة السلاح ، وإنما على احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي والحوار السياسي والتعاون لتخفيف أخطار نشوب مزيد من الحروب التي لا يستطيع أحد تقدير مدى عواقبها على البشرية . لقد مرت البشرية في وقت قصير بحربين عالميتين . وهذا هو السبب في أن الامم المتحدة تبذل منذ نشأتها جهودا مستمرة من أجل نزع السلاح .

إن تلك الجهود وجهت بشكل خاص نحو الحد من الاسلحة النووية وتنظيمها ومراقبتها ومنع انتشارها ، وتحديد الاسلحة التقليدية وتخفيضها ، وابرام اتفاقات تحظر الاسلحة البيولوجية ، واتفاقات تعزز تدابير زيادة الثقة والتعاون والامن . وكان الهدف هو نزع السلاح العام الكامل ، أو كما تنص المادة ٢٦ من الميثاق ، اقامة السلم والامن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية الى ناحية التسليح لتلبية احتياجات الدفاع المشروعة .

ولسوء الحظ أن حربا أخرى ، تسمى الحرب الباردة ، بدأت فورا ، نتيجة التنافسات الايديولوجية ، كانت حربا بين الدولتين العظميين للسيطرة على العالم ، حربا تتسم بانعدام الثقة وبمواجهات بين أطراف ثالثة تؤدي الى ما يوصف بأنه نزاعات اقليمية ، كما تتسم بتوازن الرعب ، وبتطوير واستحداث أسلحة الدمار الشامل مثل الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية .

وخلال تلك الفترة التي كان طابعها التوتر بين الشرق والغرب ، لم يشهد عالمنا ١٥٠ نزاعا اقليميا فحسب ، راحت ضحيتها أرواح ٢٠ مليونا من البشر ٨٠ في المائة منهم من المدنيين ، وإنما عانى أيضا من مخاوف وقوع كارثة مروعة قد تلحق بالبشرية بطريق الخطأ بسبب تراكم أسلحة الدمار الشامل . وفي الوقت نفسه ، تعرض للشدائد المجتمع الدولي بأسره ، ولاسيما منه البلدان الافقر ، لان النفقات العسكرية غير المثمرة والمسببة للعجز في الميزانيات كانت تهز البنيات الاقتصادية الوطنية والدولية . وعلى ذلك كانت عملية نزع السلاح داخل الامم المتحدة عاجزة عن احراز تقدم

حقيقي ، لأن مفهوم الأمن الجماعي عن طريق نزع السلاح ظل متوقفا على وجهة نظر كل دولة عضو بالنسبة لأمنها الوطني .

كما أكد رؤساء وفودنا خلال المناقشة في الجمعية العامة ، فان لجنتنا تقوم بعملها في اطار دولي تخلي فيه المواجهة والمنافسات بجميع أنواعها الطريق ، أكثر فأكثر ، أمام التعاون والتفاهم والحوار السياسي ، الأمر الذي يثير الأمل في تسوية النزاعات الاقليمية ، وتعزيز احترام حقوق الانسان التي سبقت انتهاكاتها الفاضحة والاساءات اليها الحرب العالمية الثانية بل أدت اليها .

وهذا الاتجاه الايجابي في المناخ السياسي الدولي أسفر بالفعل عن نتائج على بعض المستويات . فعلى وجه الخصوص ، كانت هناك مبادرات هامة مفيدة لنزع السلاح ، يرحب بها وفد بلادي . وسأقصر كلامي على ذكر القليل منها وهو توقيع ٣٤ بلدا عضوا في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في باريس على معاهدة بشأن تخفيض القوات التقليدية في منطقة كانت مسرحا للنزاعات الايديولوجية بين الشرق والغرب ؛ وتنفيذ المعاهدة الامريكية السوفياتية لعام ١٩٨٧ بشأن ازالة القوات النووية المتوسطة المدى ؛ وابرام المعاهدة الامريكية السوفياتية في موسكو يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن تخفيض ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية طويلة المدى ؛ وإعلان دولتين عظميين من الدول المجاهرة بحيازتها لاسلحة نووية عن نيتها في الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية لعام ١٩٦٨ وقرار دول أخرى بالانضمام الى تلك المعاهدة ؛ والحل التام لحلف وارسو ، واستمرار خفض الترسانة النووية التكتيكية لمنظمة حلف شمال الاطلسي في أوروبا ؛ واقتراح الولايات المتحدة ، الذي أعقبه رد سوفياتي ايجابي ، بازالة جميع الاسلحة التكتيكية القصيرة المدى على الارض وفي البحار ؛ والوقف السوفياتي الانفرادي المؤقت لمدة عام واحد لتجارب الاسلحة النووية ؛ وجهود غوادالاخارا ومندوزا لازالة أسلحة الدمار الشامل إزالة تامة من أمريكا اللاتينية .

ورغم الآمال التي أثارتها التغيرات السياسية التي وقعت في العالم ، ذكرتنا حرب الخليج ، التي لم يكن من المستبعد فيها استخدام الاسلحة النووية وسائر أسلحة

الدمار الشامل ، بأن البشرية لاتزال يهددها تسلح مفرط . وفي الواقع ، إن غزو الكويت بواسطة دولة عضو ، في انتهاك لقواعد القانون الدولي ، لم يكن مستطاعا لولا تراكم السلاح بما يتجاوز الاحتياجات الامنية والدفاعية المشروعة لاحدى الدول .

وفضلا عن ذلك ، فان صيانة السلم ، الذي تهدده بالفعل وبشكل خطير الاحباطات الطائفية في قارتي أوروبا وآسيا خلال فترة الانتقال هذه الى نظام عالمي يقبله الجميع ، تتطلب أن تقوم منظمتنا بسرعة بعمل متضافر منسق للتوصل الى معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة .

ولذلك سيؤيد وفد بلادي أي جهد لإنهاء سباق التسلح بجميع أشكاله ؛ ولحظر الاسلحة الكيميائية تماما ؛ ولتعزيز التزامات الدول بموجب اتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن القضاء على الاسلحة البيولوجية ؛ وايجاد رقابة فعالة على نقل الاسلحة التقليدية على نطاق دولي ؛ ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ وتحقيق نزع السلاح البحري ؛ ومنع تطبيق العلم والتكنولوجيا للتحسين النوعي لمنظومات الاسلحة ، ولاسيما أسلحة الدمار الشامل . إننا نؤيد أيضا نزع السلاح من أجل التنمية وتعزيز الدور المحدد للامم المتحدة في ميدان نزع السلاح ، ولاسيما عن طريق مراكزها الاقليمية للسلم ونزع السلاح ، وبرامجها لزمالات دراسة نزع السلاح ، والحملة العالمية لنزع السلاح ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وما الى ذلك .

وبشكل أكثر تحديدا ، إن موضوع الاسلحة النووية وانتشارها والتهديد باستخدامها والتجارب التي تجرى من أجل تحسينها أو صنعها مصدر قلق بالغ لوفدي . وقد أدرك العالم مؤخرا انه حتى عندما تنضم البلدان لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، هناك طرق سرية لتكديس المخزونات الحربية النووية . لذلك ، نطالب بالقضاء فورا وبالكامل على هذه الاسلحة بدءا بالوقف الكامل للتجارب على الاسلحة النووية . ومما يبعث على حزن وفدي انه بسبب التمسك بمذهب الردع النووي لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي من تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب على الاسلحة النووية لعام ١٩٦٣ إلى حظر شامل . ومع ذلك ، في أعقاب التغيير الذي طرأ على العلاقات الدولية يرجى لهذا الحظر الفوري الكامل أن يلقى استجابة مواتية ، نظرا للتفكير الجديد في سياسة الامن من منطلق الدفاع والتكافل . وفضلا عن ذلك ، أليس من المنطقي في الوقت الذي يجري فيه بالفعل التحضير لمؤتمر القمة العالمي للحيلولة دون تدهور تراثنا المشترك وأقصد البيئة ، أليس من المنطقي العودة إلى المؤتمر الاستعراضي ومحاولة إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة التجارب النووية التي تهدد أيضا نوعية الحياة ؟ ولهذا السبب يؤكد وفدي من جديد تأييده لفرض حظر على إلقاء النفايات السامة ، على النحو الذي تم التأكيد عليه في البيان الصادر عن مؤتمر عموم افريقيا الاخير المعني بالبيئة والتنمية والمعقود في باماكو بمالي - كمقدمة لمؤتمر القمة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ .

وفيما يتعلق بالعمل بشأن اتفاقية الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية ، التي يعد استخدامها أصلا عملا غير مشروع بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، يحيط وفدي علما بشعور من الارتياح بتقرير رئيس هيئة نزع السلاح حول التقدم المحرز . ونحن نحث على الانتهاء السريع من هذه الاتفاقية ، التي ينبغي ان تأخذ بعين الاعتبار جانب التحقق المعقد الصعب ، وخاصة لان هذا السلاح من أسلحة التدمير الشامل ، الذي أصبح من الشائع أن يطلق عليه اسم قنبلة الفقراء الذرية ، سلاح يمكن تطويره في مصنع بسيط للاسمدة الكيميائية . وينبغي أن يكون التحقق الفعال من اتفاقات نزع السلاح بصفة

عامة ، على يد فريق دولي يعمد إلى تحسين أساليبه استنادا إلى الخبرة التي تتراكم على شتى المستويات في مجالي الكشف وتعيين الموقع ، وإلى التقدم في ميدان العلم والتكنولوجيا . ومن الواضح أن التحويلات الدولية للاسلحة ، وعلى رأسها الاسلحة التقليدية ، ما فتئت تسهم في زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية وما فتئت تسمح للانظمة الاستبدادية بالبقاء في السلطة عن طريق القمع . وتبين الاحصاءات أن ٨٠ في المائة من النفقات العسكرية في العالم تعود إلى الاسلحة والقوات التقليدية ، وأن بلدان العالم الثالث تشتري في كل عام ٧٥ في المائة من هذه الاسلحة منفقة على ذلك بلايين الدولارات ، في حين أن غالبية سكان هذه البلدان تجاهد من أجل مجرد البقاء على قيد الحياة .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، يرحب وفدي بالمبادرات التي اتخذتها البلدان الخمسة التي تقوم بتصدير ٨٥ في المائة من الاسلحة التقليدية التي تباع في العالم ، والرامية إلى تحديد بل حتى منع تصدير أسلحة الدمار الشامل ، وخاصة إلى المناطق المتفجرة مثل منطقة الشرق الاوسط . كما نرحب بقرار مجلس الامن ٧١٣ (١٩٩١) الذي ، يتضمن ، في جملة أمور ، فرض حظر عام كامل على تصدير الاسلحة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تمزقها حاليا الكراهية بين القوميات .

بيد أنه من الضروري وضع مجموعة من الاحكام الدولية تكون ملزمة للجميع ، للمصدرين والموردين على السواء ، لتحقيق رقابة فعالة على نقل الاسلحة . ولابد أن يقترن هذا بجهود دؤوبة لحل الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ، كما أوضح ، عن حق ، أميننا العام ، وكذلك لحماية الديمقراطيات الجديدة المهددة بالانقلابات العسكرية .

. إن نزع السلاح العام الكامل له أثره على البشرية في مجموعها . ولكن نظرا للسمات المميزة لكل منطقة على حدة ، ينبغي أن ننتهج نهجا إقليميا كذلك . وهيئة نزع السلاح قد تناولت بالفعل هذه المسألة ، وستحاول صياغة تدابير لهذا النهج في صورة توصيات إلى الجمعية العامة .

وريثما يتم ذلك ، يود وفدي أن يعرب عن آرائه بشأن هذا النهج الإقليمي الذي يعتبر متمما للنهج العالمي إذ أن من المفهوم أن النظر ينبغي أن يتم في كلا النهجين في آن واحد بغية النهوض حقا بقضية نزع السلاح . ونحن نعتقد ان النهج الإقليمي سيكون أكثر فعالية وواقعية ، لانه سيجعل من الاسهل تحديد أسباب الافراط في التسلح في كل منطقة وإيجاد حلول متوازنة . وفي سياق نزع السلاح ، تنتمي قارة افريقيا إلى مناطق البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي والمحيط الاطلسي . وأثناء فترة الحرب الباردة ، لم نكن بمنأى عن جميع أشكال التناحر بين القوى الخارجية ، على الرغم من اخلاصنا لسياسة عدم الانحياز حفاظا على السلم . على أننا كنا نقع كذلك ضمن المدى الذي تبلغه شتى أنواع القذائف . وعلى المستوى الافريقي عانينا من وقت لآخر من علاقات انعدام الثقة والصراعات الناشئة عن المطالب الاقليمية والمنازعات الإثنية ومخاطر الانفصال بسبب عملية البلقنة في الحقبة الاستعمارية ، وعن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والمظالم السياسية ، وسياسة الفصل العنصري . ومن هنا فإن الافراط في التسلح لردع العدوان قد أدى إلى إغراق بعض بلداننا في الديون .

ولهذا يؤيد وفدي إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في جميع أنحاء العالم : الشرق الأوسط ، وجنوب افريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ومنطقة البحر الكاريبي . كما يؤكد من جديد التزامه بجعل افريقيا منطقة لا نووية عن طريق التنفيذ الفعال لإعلان مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية المعقود في القاهرة في ١٩٦٤ ، الذي أيدته الجمعية العامة بقرارها ٣٣٦١ (د - ٢٩) . وهذا يقتضي أن تمتنع بلدان القارة عن حيازة الاسلحة النووية وأن تدعي جنوب افريقيا ، التي امتلكت بصورة غير رسمية قدرة نووية فعالة منذ عام ١٩٨٩ إلى التقيد بدقة ، لصالح السلم والامن الدولي ، بالالتزامات الناشئة عن الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وبنود ضمانات الوكالة من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية . ويكتسي هذا أهمية خاصة حيث ان جنوب افريقيا ينبغي أن تتطور بسرعة إلى مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق من أجل أن تحتل مرة أخرى مكانها وسط مجتمع الامم .

وفي مجال نزع السلاح الإقليمي ، فإن بلدي ، الذي يقع على المحيط الاطلسي يعلق أهمية كبيرة على إيجاد منطقة سلام وتعاون في جنوب الاطلسي ، وذلك عن طريق تدابير يكون من شأنها زيادة الثقة والامن وتقوم على الحوار السياسي والتعاون والتكامل . وتحقيقا لهذه الاهداف ، نود أن نعول على تأييد الامم المتحدة بمقتضى قرار الجمعية العامة ١١٧/٤٤ باء . وستعقد البلدان الواقعة في منطقتنا مؤتمرها الثالث في نيسان/ابريل أو أيار/مايو ١٩٩٢ ، ربما في الارجنتين ، للتنسيق بين وجهات نظرها بشأن موضوع البيئة .

إن نزع السلاح ، كما أوضحنا ، عملية سياسية هدفها إعادة السلم وتعزيز الامن بين الدول ، وتهيئة مناخ من التفاهم والثقة والتعاون وتفادي الحرب . ويصبح عمل لجنتنا غير مكتمل إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الواجب الجوانب غير العسكرية ، وأقصد البؤس والمجاعة والمرض والفقر والجفاف وحالة اللاجئين المقلقة والتصحر وعبء سياسات التكيف الهيكلي ، وإساءة استعمال المخدرات والكوارث الطبيعية وما إلى ذلك . وهذه الشرور يمكن أن تتسبب في غضون بضعة أيام في قتل عدد من الناس يماثل ذلك العدد الذي تسببت في قتله قنبلة هيروشيما ، ومن الواضح ان هذه الشرور تهدد الاستقرار العالمي .

وكيف يمكن أن يكون الامر على خلاف ذلك في عالم يزداد ترابطا نتيجة انتهاء سياسة الكتل ، وحيث الامن لا يمكن أن يكون قابلا للتجزئة ؟ إن العالم تهدده دائرة مفرغة من التوترات والازمات . إن بعض البلدان قد تحقق الامن عن طريق نزع السلاح . ولكن بلدانا أخرى قد تظل غير آمنة بسبب ضعف هياكلها الانتاجية ، الامر الذي يجعل من المتعذر عليها الحصول على فائض مالي لتوجيهه إلى الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية .

ولهذا السبب ، وعلى الرغم من فداحة تكلفة نزع السلاح ، يتعين علينا أن نتوقع تحقيق وفورات ضخمة ناشئة عن نزع السلاح توجه لوقف التدهور في الحالة الاجتماعية الاقتصادية لأشد الناس فقرا بيننا . وطبقا لبعض الدراسات ، من الممكن أن يختفي الفقر بحلول عام ٢٠٠٠ إذا خُصص لمكافحته خُمس النفقات العسكرية السنوية لا أكثر . إن هذا الانفاق يترتب عليه أن نجد في العالم ٥٥٦ جنديا لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة من السكان في مقابل ٨٥ طبيبا فقط . ولبلوغ هذا الهدف ، ينبغي أن تتحمل البلدان المعنية مسؤوليتها الجسيمة بأن تعمل طبقا لما اقترحه الأمين العام في تقريره السنوي . ويتعين على تلك البلدان أن تخفض المبالغ المكرسة للأسلحة والبالغة نحو ٣٠٠ بليون دولار وأن تعمل ، بتقديم المساعدة المالية اللازمة ، على تحويل هياكلها العسكرية ودمجها في اقتصادها المدني . وبدون نزع السلاح ، لا يمكن أن يكون هناك سلم أو أمن أو تنمية .

الآن وقد انتهت الحرب الباردة ، يكون الوقت قد حان لكي تضع اللجنة مسألة نزع السلاح في سياقها الصحيح . وينبغي عليها النظر في العلاقة الثلاثية القائمة بين نزع السلاح والتنمية والأمن . ويتعين عليها أن تدفع بالعملية قدما إلى الأمام باتخاذ قرارات ومقررات تستطيع كل الدول الأعضاء تنفيذها . لقد أصبح بقاء البشرية في خطر . إن دور الأمم المتحدة دور حاسم ، ولكن الأمر يرجع إلى كل دولة من الدول الأعضاء لكي تضطلع بدورها بأن توافق ، إذا لزم ، على تحديد قدرتها العسكرية الفعلية أو الممكنة .

السيدة أوريب دي لوزانو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

أود في البداية أن أعرب عن أسفنا العميق لوفاة السفير ألفونسو غارسيا روبليس . لقد فقدنا في شخصه مناضلا في سبيل قضية نزع السلاح ، لم يتقاعس يوما عن السعي من أجل مستقبل أفضل للعالم . ولهذا السبب ، منحه التاريخ مكانة لا ينالها إلا العظماء . إننا سنفتقده ، ولكن تعاليمه ستظل مرشدا لنا .

اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أعرب عن مدى سعادة وفدي أن يراكم رئيسا للجنة الأولى ، وعن مدى ثقتنا بأن أعمالنا ، بفضل قيادتكم المتميزة ، ستمضي قدما إلى

الامام بأفضل أسلوب بناء . ويسعدنا أيضا أن تعمل معكم هذه المجموعة الممتازة أي أعضاء المكتب الآخرون وموظفو الأمانة الذين نعرب لهم مسبقا عن شكرنا على تعاونهم وعلى عملهم الشاق .

إن العالم بأسره قد اختلط عليه أمر الاحداث الدولية التي وقعت في العام الماضي ، وينتظر الكثيرون الآن باهتمام استجابة الامم المتحدة لآثار هذه الاحداث على البشرية : فمن تغييرات إيجابية إلى حروب ونزاعات وكوارث إنسانية أخرى . ونحن لا نعرف حتى الآن ما إذا كانت هذه التغييرات في السياسة الدولية والتي نأمل أن تبشر بالدخول في قرن جديد مشرق بالامل ، ستؤتي حقا ولو أدنى الثمار للبلدان التي تعاني من شتى مستويات الفقر . فقد تستمر إتجاهات العقد الماضي : فتصبح قلة من البلدان المزدهرة أكثر ثراء ، في حين ينزلق غيرها إلى أعماق جديدة من التخلف ؛ وربما تمتلك البلدان الاقوى مزيدا من الاسلحة ، بينما تعمد البلدان التي تدرك أن زيادة الاسلحة لا تعني بالضرورة زيادة الامن ، أو زيادة التقدم الاجتماعي - الاقتصادي إلى تخفيض ترساناتها .

منذ بداية هذه الدورة فصاعدا ، ينبغي أن تسير أعمال الجمعية العامة بما يتفق ونهاية الحرب الباردة ومجيء نظام عالمي جديد . هذه الاعمال ينبغي أن تعبر عن النية المعقودة على جعل المنظمة محفلا يتسم بقدر أكبر من القدرة على الاستجابة للمشاكل العالمية .

وإحدى تلك المشاكل هي استمرار وجود الاسلحة النووية . لقد اختفت الدوافع التي طُرحت في الماضي للإبقاء على تلك الاسلحة وتجربتها وانتاجها . وأصبحت الاستراتيجيات النووية من مخلفات الحرب الباردة ولا تتسق والنظام العالمي الجديد . وفي هذا النظام العالمي الجديد الذي نرى لمحاته الآن ، والذي ينبغي أن يعود بالنفع المتكافىء على كل الشعوب ، لن يعتمد السلم على نظريات الردع النووي أو على تفوق بعض البلدان على بلدان أخرى ، بل على نظام دولي منصف تقوم فيه الامم المتحدة عن حق بدورها المركزي في صون السلم والامن في عالم خال من تهديد الحرب ومن مشكلة سباق التسلح بعبئها الثقيل .

ويظل تفادي الحرب ، حتى في هذا العصر الجديد ، وخاصة الحرب التي تستخدم فيها الاسلحة النووية أو أسلحة التدمير الشامل الاخرى ، مسألة ذات أولوية عليا للامم المتحدة . وما زالت هذه المسؤولية تقع أساسا على عاتق الدول الحائزة للاسلحة النووية وعلى الدول الاشد تدجّجا بالسلاح . ولكن كل الدول لها مصلحة حيوية في الاتفاقات التي تعقد بشأن التدابير الرامية إلى تفادي هذه الحروب ، فنحن نعرف الآثار الرهيبة للحرب على الجنس البشري بأسره ، ولا سيما سكان العالم النامي ، المكان الذي دارت فيه كل الحروب منذ الحرب العالمية الثانية .

وقد تكرر ذكر هذه الكلمات فيما يبدو المرة تلو الاخرى . غير أننا قد نجازف بتوضيح تلك المشكلة بمزيد من التكرار ، فنقول ، كما يرد في المنشورات العالمية الصادرة عن نزع السلاح ، إن ما نحتاجه حقا لتحقيق نزع السلاح ليست الصياغات البسيطة التي تمليها الفطرة السليمة ، ولا المعادلات المعقدة التي تمليها أحدث الاستراتيجيات ؛ فلدينا ما يكفينا منهما كليهما ، على ما لهما من قيمة . إن ما نحتاجه لتحقيق نزع السلاح هو الإرادة السياسية ؛ والنتيجة الطبيعية المترتبة على هذا القول تتمثل في منظمتنا ، وفي المساهمة التي يمكن أن يقدمها كل مواطن ، وخاصة المواطنون الذين يمكنهم تنظيم أنفسهم ، والذين يستطيعون إسماع آرائهم لحكوماتهم .

وعلى الرغم من أن المعاهدات التي وقعت عليها الدول النووية والتدابير الإنفرادية التي اتخذتها حتى الآن لن تؤدي إلى الإزالة الكاملة للاسلحة النووية ، فإنها تعدّ مع ذلك خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح . ونحن نثني عليها لانها تبرز العزم السياسي على تخفيف التوترات ، وتبين قدرا أكبر من إدراك التهديد الذي تشكله الاسلحة النووية ويشكله انتشارها ، وتُظهر الوعي بالمخاطر التي ينطوي عليها استعمال تلك الاسلحة في نزاع مسلح . على أن الدول المدججة بالسلاح ينبغي أن تعيد النظر في أمر فائدة الاحتفاظ بالاسلحة النووية وفائدة الاستعاضة عن الاسلحة القديمة بأسلحة أكثر حداثة ؛ وقبل كل شيء ، ينبغي أن تفكر مليا في أمر بقاء تلك الاسلحة ذاته ، والنتائج المترتبة عليه بالنسبة لشعوب العالم .

لقد أبرزت حرب الخليج العديد من هذه الاخطار ، بما في ذلك خطر تصعيد حرب تقليدية إلى حرب تستخدم فيها أسلحة التدمير الشامل . وعلى سبيل المثال ، ينبغي ألا ننظر إلى النتائج التي أظهرها المسح التلفزيوني الذي أجري أثناء أشد أيام الحرب ضراوة ، على أنها مجرد قصة عابرة من قصص تلك الحرب . فاجابة على سؤال عما إذا كان ينبغي استخدام أو عدم استخدام الاسلحة النووية في تلك المنطقة . أيد ٦٥ في المائة ممن سئلوا فكرة استخدامها . وهذا لابد أن يجعلنا نفكر في الاثار السيكولوجية للعسكرة على المجتمع .

ومما له صلة بالموضوع عدم استعدادنا لقبول امكانية أن تكون تلك القذائف - التي شاهدناها تقصف أهدافا في كل الاتجاهات ، بعضا منها على شاشات التليفزيون وعديدا غيرها على أرض الواقع الأليم - مزودة بأسلحة التدمير الشامل ، ومما له صلة بالموضوع أيضا ما أصاب العالم من رعب عندما شاهد الآثار المأساوية لاستخدام أسلحة أكثر تطورا ، وهي ما يطلق عليها الأسلحة التقليدية ، على الرغم من أنها لا تميز بين المقاتلين والمدنيين .

إن هذه الاحداث يجب ألا تتكرر فالأمم المتحدة موجودة لضمان عدم حدوثها ، ولتأكيد مصالح المجتمع الدولي بأسره وللسعي من أجل إيجاد حلول سلمية للصراعات ولمشاكل سباق التسلح التي لا تزال تثير قلق العالم .

إن البلدان المكونة لمجموعة ريو تؤمن بضرورة إعادة تنشيط وتجديد الأمم المتحدة وضمان أن تكون المنظمة في وضع أفضل يمكنها من مواجهة تحديات عصرنا . وفيما يتصل بالموضوع المطروح علينا هنا ، أود أن أعدد العناصر التالية في المقترح المقدم من جانب مجموعة ريو : أولا ، نقترح توفير أقصى زخم ممكن لعملية تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، على أساس احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي . وثانيا ، نقترح تعزيز مركز الجمعية العامة والأمين العام من أجل تحسين توازن الاختصاصات فيما بين الأجهزة الرئيسية بالأمم المتحدة . وثالثا ، نقترح العمل على إيجاد تفهم لأهمية الاجراءات المتعددة القطاعات المتخذة من قبل المنظومة في مجموعها ، وذلك من أجل نجاح التعاون الدولي الذي يرمي إلى نمو وتنمية البلدان النامية ، وتناول القضايا الأخرى ذات الأهمية العالمية . وأخيرا ، نقترح تشجيع العمل المشترك الرامي إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية ، وإيجاد ظروف دولية من شأنها أن تسهل بلوغ العدالة الاجتماعية ، بما يخدم أساسا القطاعات التي تتضرر أكثر من غيرها من جراء تخلف التنمية وسياسات التكيف الهيكلي .

وكما أعلنت مجموعة ريو في الوثيقة التي قدمتها إلى الجمعية العامة :

"... هناك ضرورة ملّحة لأن تراعى التصورات المتعلقة بالأمن العالمي والاقليمي العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها . والجمعية العامة هي

المحفل الملائم للنظر في مصادر الإخلال بالأمن وفي المشاكل العالمية التي تهم البلدان النامية بصفة خاصة" . (A/46/937 ، المرفق ، الفقرة٩)

لقد أعلن رئيس البنك الدولي في بيان أدلى به مؤخرا أن ثلث ديون بعض الدول النامية ذات المديونية الكبرى كان نتيجة للنفقات العسكرية ، وهذا يثير التساؤلات حول الأغراض التي أنفقت عليها بالفعل بلدان كثيرة الأموال التي اقترضتها ، وعما إذا كانت الحكومات ، خاصة في أفقر البلدان ، قد وضعت قائمة أولويات غير سليمة أم انها استخدمت الموارد التي حصلت عليها استخداما غير سليم في القطاع العسكري ، في حين كان يجب استخدامها في أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

من الواضح أن النفقات العسكرية الكبيرة قد فاقمت أزمة الدين وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية ، ويمكن أن يقال نفس الشيء عن بلدان متقدمة النمو معينة . نظرا لأنه لا توجد أية استجابة واحدة للتأكيد على أن البلدان النامية تنفق أكثر مما ينبغي للدفاع عن أراضيها ضد التهديدات سواء كانت خارجية أو محلية ، إذ أن أحد القرارات الصعبة المؤلمة في أحيان كثيرة الذي يتعين على كل حكومة اتخاذها هو مقدار ما تخصصه من موارد للدفاع الوطني مقارنة بما تخصصه للإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها .

إن كولومبيا تقيم علاقات أخوية مع جيرانها ودأبت على تخصيص النزر اليسير من ميزانيتها للقوات العسكرية وشراء الأسلحة . ومع ذلك ، ان الدفاع عن مواطنيها والاستقرار السياسي في مواجهة المشاكل ذات الآثار الدولية مثل الإتجار غير المشروع في الأسلحة والارهاب ومشكلة المخدرات قد حتما تكريس موارد أكبر لتعزيز الحملة التي تشنها بلادي ضد تلك الآفات ، وجعلها أكثر فعالية .

ويبدو أن الارتفاع الجنوني في النفقات العسكرية من جانب البلدان النامية قد خفض في السنوات الأخيرة تخفيضا ملموسا . ويمكن أن يعزى هذا إلى ظروف الكساد الاقتصادي في بلدان عديدة وأيضا إلى الجهود المتعددة الأطراف التي تبذل لتخفيض الإنفاق العسكري ولتقليل الطلب على الأسلحة . ومهما يكن الأمر ، هناك تفهم متزايد اليوم للعواقب السلبية للإفراط في تكديس الأسلحة ولحالة المفارقة التي تبدد فيها

البلدان الفقيرة مواردها على هذه الاغراض دون أن تحقق في المقابل أية زيادة في الامن أو الاستقرار .

ومن الواضح اننا إذا كنا نريد الاقلال من الاتجار في الاسلحة أو الحد منه ، كما هو حال أي شكل من أشكال التجارة ، فإنه يتعين علينا تخفيض العرض والطلب على حد سواء بغية تحرير الموارد المكرسة للاسلحة والقوات المسلحة لاغراض التنمية . ومع ذلك لا يمكن أن ينكر اليوم ان هناك - على غرار بعض الامور البالية المتبقية من النظام العالمي القديم - ضغطا متزايدا لبيع الاسلحة . فالبلدان الموردة التي تعتمد اقتصاديا على انتاج وبيع الاسلحة ولا يمكنها استيعاب منتجاتها محليا والبلدان التي خفضت ترساناتها الوطنية سواء بمقتضى معاهدات متعددة الاطراف أو منفردة يتعين عليها الآن إيجاد أسواق خارجية لبيع الفائض من أسلحتها والإبقاء على صلاحية صناعاتها ذات القاعدة العسكرية . وهكذا ، يمكننا أن نتوقع أن تزداد الضغوط لبيع الاسلحة عن طريق عرض القروض والتعويضات وغيرها من الحوافز الاقتصادية في مواجهة سوق راكدة تزداد فيها المنافسة ما لم تتخذ خطوات فورية لتدمير الاسلحة رهنا باتفاقات خفض أسلحة ولوقف انتاجها المفرط ولتحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات لإنتاج المنتجات المدنية .

واليوم ، أضحى موضوع عمليات النقل الدولي للاسلحة بندا هاما على جدول أعمال الامم المتحدة ، بندا اكتسى أهمية خاصة نتيجة للحرب في الخليج الفارسي . ونحن نعلم الآن انه دون الاتجار في الاسلحة لكان إندلاع هذه الحرب أمرا مستحيلا . وبالمثل ، ما كان لغيرها من صراعات الماضي والحاضر أن تتفجر أو على الاقل كان نطاقها سيكون أقل لو لم يذكها نقل الاسلحة التي فاقمت من حدتها وحالت دون حلها السريع . ويأمل وفد بلادي أن يكون العالم قد استوعب الدرس ؛ ويحدوه الامل في أن يفضي الادراك المكتسب حاليا إلى وعي أفضل بالمستقبل ، ذلك المستقبل الذي فيه سيظل الاتجار بالاسلحة يشكل عبئا ثقيلا على البلدان الفقيرة ويفاقم مشاكلها إذا لم نف بمسؤوليتنا المشتركة لإبطال عواقبه الضارة .

إن تسليح العناصر الاجرامية ، سواء كانت جزءا من عصابات الجريمة المنظمة أو عناصر تتاجر بالمخدرات أو مجرد عناصر تنتمي إلى العالم السفلي ، لا يمكن اعتباره عملا مشروعا في أي بلد من البلدان . والدول التي ما زالت تبيح الاتجار غير المشروع بالسلاح أو لا تحرمه ، لاي سبب كان ، يجب أن تدرك أن هذا الإتجار يزعزع النظام الدستوري في البلدان التي يذهب اليها السلاح وأنه يسهم بالتالي في احتدام حلقة العنف المفرغة ، ويؤدى هذا الامر في بلدي الى تعويق مقترحات السلم التي توصل اليها أبناء كولومبيا بتضحيات غالية بعد طول انتظار .

ويود وفدنا أن يشكر بالنيابة عن حكومة كولومبيا الامين العام على التقرير الذي أعده بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين بشأن سبل ووسائل تعزيز الشفافية في عمليات النقل الدولي للاسلحة التقليدية وبشأن مشكلة الاتجار غير المشروع بالسلاح التي باتت تتسم بخطورة متزايدة . اننا نرحب ترحيبا حارا بهذا التقرير الذي جاء نتيجة مبادرة كولومبية والقرار ٧٥/٤٣ طاء ، الذي اشترك في تقديمه عشرون بلدا . ونحن نعتبر التقرير خطوة هامة صوب قيام الدول بإدارة عمليات نقل السلاح الخاصة بها بطريقة مسؤولة . وينبغي أن يشجع التقرير بوجه خاص الدول على تنفيذ الضوابط اللازمة للتحكم في صادرات وواردات السلاح ، حتى لا يقع السلاح في أيدي من يتاجرون به اتجارا غير مشروع .

وتعتقد حكومة كولومبيا أننا يجب أن نخلق وعيا أقوى بالخطر الذي ينطوي عليه الاتجار غير المشروع بالسلاح ، تلك الظاهرة المثيرة للقلق التي تسبب قدرا عظيما من المعاناة لبلدان كثيرة . ونحن نعتقد أن الدول المتضررة من هذا الاتجار ينبغي بالتالي أن توافي الامين العام بالمعلومات المتعلقة بما صادرته السلطات المختصة فيها من ترسانات الاسلحة التي وصلت الى بلدانها عن طريق قنوات غير مشروعة ، وذلك كيما يقوم الامين العام بنشر هذه المعلومات وتوزيعها .

ان كولومبيا تؤيد أن يقام تحت رعاية الامم المتحدة نظام يكفل الشفافية ، نظام عالمي وغير تمييزي ، يسجل المعلومات التي تقدمها الدول طوعا عن نقل وانتاج وتخزين الاسلحة التقليدية ، الى جانب أي معلومات أخرى ذات صلة يمكن أن تساعد على

تعزيز الثقة بين الدول . ونحن نعتقد أن هذا النظام ينبغي أن يصمم بطريقة تتجلى فيها شفافية حقيقية من أجل المساعدة على تحقيق الهدف المتمثل في تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة .

إن الشفافية ليست غاية في ذاتها . فكيما ينجح المجتمع الدولي في التصدي للآثار السلبية لعمليات نقل السلاح والانتاج المفرط للسلاح وتكديسه ، يتعين عليه أن يتخذ اجراء أقوى يفضي الى تخفيض الأسلحة لأدنى مستوى ممكن . كما يتعين عليه أن يضع معايير دولية تنظم عمليات نقل السلاح .

إن أمن واستقرار أي بلد من البلدان يرتبطان ارتباطا وثيقا بأمن واستقرار البلدان المجاورة . ورغبة شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في السلم وتأييد حكوماتنا للمبادئ الاساسية للامم المتحدة دفعانا الى اتخاذ تدابير تستهدف منع انتشار الاسلحة النووية في منطقتنا . ويجب علينا الآن أن ننفذ مبادرات تستهدف الحد من الاسلحة وتخفيض النفقات العسكرية بصورة حقيقية من أجل تحرير موارد نستخدمها في تعزيز تنميتنا . ومن هذه المبادرات التي نتفق مع فلسفتها المبادرة التي طرحها السيد ألبرتو فوخيموري رئيس جمهورية بيرو إبان مؤتمر القمة الامريكي الأيبيري الأول واقترح فيها السعي إلى تحقيق نزع سلاح أمريكا اللاتينية .

ومن بين كل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق نزع السلاح تتسم الاتفاقات الاقليمية أو الاتفاقات التي تتوصل اليها مجموعة من البلدان في منطقة من المناطق بنفع خاص من حيث اسهامها في تهيئة مناخ من الثقة . ونحن نؤيد الاتفاق الذي وقعت عليه منذ عدة أيام الارجنتين والبرازيل وشيلي ، ثم أيدته أوروغواي ، والذي يتعلق باتفاقية متعددة الاطراف تحظر الاسلحة الكيميائية . ومن المنطلق ذاته نرحب بالاتفاق الثنائي المعقود بين الارجنتين والبرازيل بشأن التعاون على الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، وبشأن التوقيع على اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ومما لا يقل عن أهمية تعزيز الثقة الاقليمية والدولية أهمية إنضمام تنزانيا وجنوب افريقيا وزامبيا وزمبابوي الى معاهدة عدم الانتشار ، وتعهد جمهورية الصين الشعبية وفرنسا بالانضمام الى نظام المعاهدة .

إن عقد اتفاقية تستهدف ازالة الاسلحة الكيميائية من على ظهر الارض أصبح الان أمرا قريب المنال . إذ قد تسنى ، فيما يبدو التغلب على العقبات التي اعترضت حظر استحداث هذه الاسلحة وانتاجها وتخزينها وحيازتها واستخدامها ونقلها . ونحن نرحب بإعلان الرئيس بوش أن بلده سيكون من البلدان الموقعة على الاتفاقية وأنه سيدمر ترساناته من الاسلحة الكيميائية وأنه لن يصرّ على أن تتضمن الاتفاقية حكما يتعلق بالحق في الانتقام .

ويأمل وفدنا في أن يطبق المنطق الذي استندت إليه مبادرات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالأسلحة النووية القصيرة المدى على عسكرة الفضاء الخارجي ، فقد أصبحت تلك العسكرة أمرا لا ضرورة له . إن البشرية لن تجني شيئا يستحق الذكر إذا نقلت ببساطة التهديدات المقتصرة على الارض إلى الفضاء الخارجي .

إن الدورة الحالية للجمعية العامة تمثل فرصة عظيمة . فنحن نرى أن مما يشكل فرصة استثنائية أن يتاح لأمم العالم أن تجلس مرة أخرى حول الطاولة ذاتها لتناقش مشاكل نزع السلاح في مناخ واعد بالأمل . إن هذا التجمع لم يعد في أعين الكثيرين مجرد محفل لإلقاء الخطب أو منتدى لا يبذل فيه جهد يذكر - أو لا يبذل فيه أي جهد على الاطلاق - لحل مشكلة نزع السلاح التي تؤثر على جميع أجزاء العالم ، تأثيرا كامنا في بعض البقاع أو تأثيرا سافرا في أصقاع أخرى نجمت عنه أحيانا أحداث مفجعة . ونأمل أن يتيح عملنا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة إمكانيات أفضل تيسر تحقيق أحد التطلعات الغالية للجنس البشري - ألا وهو نزع السلاح الحقيقي والفعال .

إن إجراءات نزع السلاح الوطنية والاقليمية والدولية تتطلب تصميما وإبداعا مثلما تقتضي نهجا إنسانيا . وينبغي للقرار القاضي بنزع السلاح أن يؤثر على

القطاعات جميعا وأن يعزز تكاملها . ويجب على استراتيجيات نزع السلاح أن تشتمل على أعمال تشيع في جميع قطاعات المجتمع شعورا إنسانيا يسمو بمساعينا ويسفر في الوقت ذاته عن جهد جماعي عظيم يجعل من الكرامة الإنسانية ركيزة العلاقات الدولية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠